

## رابعاً: حوصلة و تقييم

الزبير عروس

### الجمعيات العاملة في ميادين حقوق الإنسان:

النتيجة الأولى التي توصلت إليها الدراسة حول هذا الصنف تقول أنه إذا أريد أن تضطلع الحركة الجمعوية العاملة في ميدان حقوق الإنسان لا بد من الخروج من إستراتيجية العمل التي تقوم على توجيه نتائج عملها إلى الخارج ، ضرورة تحريرها من الضغوط و العوائق الداخلية المعرقة لأداء مهامها في مجالات الدفاع حماية، وترقية حقوق الإنسان ، وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا إذا تم:

• التحرر من الضغوط البيروقراطية التي تعيق من تطورها و تفعيل أدائها وهذا يتطلب تغيير الحالة القانونية المنظمة لفعل الجمعيات التي يحكمها قانون ديسمبر 1990.

• العمل على تجاوز ذهنية التنظيم الإداري التي شكلتها قوانين السبعينات، وذلك بالتخفيض من الإجراءات الاحتياطية المانعة لحرية التأسيس و تحجيم سعة إرادة التدخل للإدارة في سيرورة الأعمال و طبيعتها و حصر أداة التدخل فيما ينص عليه القانون حصراً، كذلك الخروج من حالة المفاضلة بين الحركة الجمعوية وقطاعاتها المختلفة

• تطبيق الحصانة القانونية التي تحمي الجمعيات من تعسف الإدارة وجعل القاضي وحده المؤهل و الصادر لإجراءات التعليق و الحل كما ينص عليه القانون

• تحرير إمكانية الحصول على المداخل من مصادر غير اشتراكات الأعضاء وذلك بالتخفيف من الإجراءات التي لا تتماشى و الروح العامة

الهادفة إلى تطوير خدمات الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان خاصة تلك العاملة في ميدان الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وحرية الرأي.

● الخروج من حالة المعاملة غير المتساوية و الغير واضحة على مستوى الحق في :

- توفير المقرات و مساحات النشاط و خاصة بالنسبة للجمعيات التي تعمل في ميدان حقوق الإنسان.

- التمويل التفضيلي لبعض الجمعيات على حساب أخرى و ذلك وفق معادلة الاقتراب و الابتعاد من سلطة القرار.

● الخروج من حالة التسميات و النعوت المبهمة للجمعيات و التي غالبا ما تكون محل جدل معرقل بين السلطة و الفاعلين في هذه الجمعية أو تلك، وهو أمر يعيق في الكثير من الحالات العمل الطبيعي و إخضاعها لاعتبارات سياسية، و هذا الأمر ينطبق على الجمعيات العاملة في ميدان حقوق المرأة خاصة.

● العمل على فك الارتباط بين الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان والتنظيمات الحزبية .

● العمل على مطابقة نشاط الجمعية، الفعل و الأهداف الواردة في القوانين الأساسية للجمعيات، إذ الكثير من النشاطات تخرج عن التحديد المسبق و هو ما يعطي للجمعية عدم الفعالية.

● إدراج تمويل الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان ضمن استراتيجية التمويل و إخراجها من إطار الإجراءات البيروقراطية ... مثل التعاقد من الإدارات "الاتحاد" و الوصاية.

● تمكين جميع الجمعيات بمختلف تقسيماتها من التمويل الخارجي بالتساوي و تجاوز حالة الجمعيات الوسيطة في هذا الشأن.

● اعتماد استراتيجية جديدة تعتمد على العنصر المتطوع في الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان و تنمية قدراته بفترات تدريبية مكثفة.

- تفعيل أداء النخبة التأسيسية للجمعيات و تجنيدها و توزيعها على المستوى الوطني بفتح فروع جديدة للجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان.
- التنقية الذاتية لوضع الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان و تصفية قطاعها من جمعيات التصريح التي تستنزف الإمكانيات المادية المخصصة لهذا القطاع.
- الخروج من دائرة التسيير الداخلي القائمة على فكرة "الرئيس" و تنوع طرق التسيير و المعالجة إن كان على مستوى التخطيط، إدارة المشاريع، إنجازها، المراقبة و الفعل التجنيدي.
- الخروج من حالة عدم التنسيق بين الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان، الذي يُرد في الكثير من الأحيان إلى الخلافات السياسية والإيديولوجية بين نشطاء القطاع و كذلك التنافس على مصادر التمويل الخارجي.
- إشراك الجمعيات العاملة في ميدان حقوق الإنسان بفعالية في إعداد و مناقشة قانون الجمعيات المقترح على البرلمان حاليا.
- ترقية مخزون المعلومات حول قضايا حقوق الإنسان و ذلك لتمكين الجمعيات العاملة في الميدان حقوق الإنسان في عموم لفظها من رسم استراتيجية عملها وفق واقع هذه القضايا.
- ترقية الإعلام حول النشاطات التي تقوم بها الجمعيات وكذلك أهدافها ومهامها.
- العمل على إعادة تأسيس أشكال التنظيم الجمعي العامل في ميدان الفضاء الإعلامي و ما يخدم رجل المهنة الغير ملون بتبعات الأزمة و جعله طرفا فيها و لا في الصراعات الناتجة بل و العمل على ترقية مهنته لكي لا يكون مجرد حامل لخطابات سياسية متناقضة و أحد العاملين على إقصاء هذه الخطابات أو محاولة تدجينها أو تهميشها أو إساءة تأويلها.

جعل التنظيمات الصحفية تعمل وفق تصور مخطط يعمل على إعادة هيكلة العقل الإعلامي بما يجعل الصحافة الجزائرية أكثر اقترابا لممارسة العمل الصحافي برؤية احترافية خالية من المنطق النضالي الذي يحد من مصداقيتها و يكرس تبعيتها الايديولوجية، كل ذلك من أجل جعل الصحف قادرة على الفصل بين القنوات السياسية و الخبر الإعلامي القائم على الاحترافية.

كذا توصلت الدراسة الي حالة تقييم عامة أسسها، ان الليونة التي ميزت قانون الجمعيات لسنة 1990، أنتجت حالة من الإهمال و عدم متابعة القطاع الجمعي وطرق أدائه إلى حد تراكم التجاوزات التي بررت الإجراءات غير المدروسة التي اتخذتها السلطة اتجاه بعض الجمعيات المخالفة لها ايدولوجيا سنة 1993، مما عمق طابع العلاقة التنافرية التي تربط السلطات العمومية مع الجمعيات و خاصة تلك الفاعلة على الساحة الاجتماعية و عطل طابع العمل الطوعي النافع اجتماعيا.

طابع هذه العلاقة المحرجة يتمثل اساسا في المعاملة غير المتساوية وغير الواضحة على مستوى :

- توفير المقرات و الأماكن الضرورية للنشاط الجمعي.

- التمويل التفضيلي لبعض الجمعيات على حساب الأخرى، و هو ما تشكو جل الجمعيات التي وصل عددها الإجمالي سنة 2003 سبعة وخمسون(57) ألف جمعية محلية وألف وخمسة مائة(1500) ألف جمعية وطنية ليعدل حاليا و يصل إلى 64 ألف جمعية، و هو ما يمثل زيادة معتبرة إذا ما قارناه بسنة 1994 حيث بلغ عدده خمسة و ثلاثون(35) الف جمعية علي المستوى المحلي، موزعة توزيعا غير متوازي بين الولايات كما يوضحه الجدول الموالي:

عدد الجمعيات المحلية المعتمدة (قائمة سنة 1994)

الرقم	الولاية	عدد الجمعيات المحلية	الرقم	الولاية	عدد الجمعيات المحلية
01	ادرار	/	25	قسنطينة	998
02	الشلف	923	26	المدية	2269
03	الاغواط	422	27	مستغانم	853
04	ام البواقي	705	28	مسيلة	1129
05	باتنة	1275	29	معسكر	739
06	بجاية	1403	30	ورقلة	987
07	بسكرة	1020	31	وهران	/
08	بشار	452	32	البيضاء	277
09	البلدية	1098	33	إليزي	103
10	بويرة	869	34	برج بوعرييج	586
11	تمنراست	336	35	بومرداس	1150
12	تبسة	392	36	الطارف	345
13	تلمسان	1264	37	تندوف	74
14	تيارت	467	38	تيسمسيلت	323
15	تيزي وزو	1555	39	الوادي	857
16	العاصمة	2186	40	خنشلة	422
17	الجلفة	683	41	سوق أهراس	254
18	جيجل	847	42	تيزابزة	855
19	سطيف	1800	43	ميلة	702
20	سعيدة	285	44	عين الدفلى	709
21	سكيكدة	750	45	النعامة	233
22	سيدي بلعباس	728	46	عين تيموشنت	356
23	عناية	549	47	غرداية	580
24	قالمة	551	48	غيليزان	513
				المجموع	35.800

و ستة مائة و تسعة عشر(619) جمعية وطنية موزعة حسب الصنف كما يوضحه الجدول الموالي :

إحصائيات الجمعيات الوطنية مع نشاطها (قائمة سنة 1994)								
%	مجموع	93	92	91	90	89	قبل سنة 1989	
10.1	63	01	06	13	07	02	34	الجمعيات الرياضية
2.20	14	/	01	06	04	03	00	الجمعيات الدينية
11.9	74	03	13	23	16	14	05	الجمعيات الثقافية
9.6	60	04	16	13	10	09	08	الجمعيات الإنسانية
31.1	193	23	20	40	73	31	06	الجمعيات المهنية
07.5	47	11	06	13	13	01	03	الجمعيات الصحية
09.5	29	04	11	11	20	10	03	الجمعيات العلمية
01.4	09	00	03	00	01	05	00	الجمعيات البيئية
04.6	29	02	09	11	04	00	03	الجمعيات الشبابية
02.2	14	02	02	03	02	01	04	جمعيات المعوقين
01.6	10	01	01	02	01	04	01	جمعيات الطفولة
0.14	09	01	04	02	01	01		الجمعيات النسوية
/	579	52	92	35	52	80	67	المجموع
04.6	29	03	04	/	/	/	22	التعاضدية
01.9	12	02	/	/	/		10	الأجنبية
100	619	57	96	135	152	80	99	المجموع

لكن مهما كانت نوعية و مقاييس الحكم على هذا العدد الضخم، لا بد من القول أنه يعتبر مؤشرا إيجابيا و يعبر على حالة متقدمة من محاولات تنظيم أفراد المجتمع و تطلعهم إلى أشكال تنظيمية بديلة لتلك التي كانت قائمة

على الاحادية التنظيمية و مركزية السلطة و ذلك للقيام بفعل إجتماعي مستقل يساعد المجتمع على الخروج من محنته، خاصة محنة الفقر المتزايد، لكن هذا الشكل من التنظيم و الفعل الإجتماعي المستقل يواجه تطوير قدراته الكثير من العراقيل، و هو ما يعبر عن النتائج الفئوية و منها:

- التصنيف الغير المناسب للجمعيات، إذ غالبا ما يكون التصنيف محل جدال، لأنه يؤدي إلى تصنيف هذه الجمعية أو تلك في خانة إيديولوجية قد تعيق تعاملها الطبيعي مع السلطات العمومية، لأن موضوع تأسيس الجمعيات مهما كان نشاطها يخضع دوما لاعتبارات سياسية و هذا ينطبق خاصة على جمعيات النوع الإجتماعي و الإسلامية منها خاصة العاملة في الحقل الإجتماعي.

2- تعاني الجمعيات من محاولات هيمنة السلطة و الاستغلال الحزبي بكل تناقضاته على مستوى الخريطة الحزبية في الجزائر، مما أدى إلى عرقلة نشاطها المصوب اتجاه الفئات الأكثر حاجة لفعالها.

3- استفحال المواقف التي لا تساعد على تقدير فعلي لقدرات هذه الجمعيات وامكانياتها على مستوى الفعل الاجتماعي و خاصة من طرف السلطات العمومية.

4- تداخل و عدم وضوح نشاط الجمعيات إلى درجة التناقض بين ما ورد في نية التأسيس والنشاط الفعلي للجمعيات.

5- سيادة طابع الوصاية الذي يميز علاقة السلطات العمومية مع الجمعيات وخاصة في ميدان الاعتراف بالحقوق و صفة المصلحة العامة لهذه الجمعية أو تلك.

6- عدم وضوح مقاييس تحديد الفئات، و بالتالي عدم وضوح مكونات و نشاط الجمعية على مستوى الدوائر الرسمية، بل و تناقضها بين مصلحة وأخرى.

إلى جانب:

7- عدم التوازن في التعامل مع الجمعيات و إعطاء الأولوية من طرف الحكومة لقطاع و نشاط جمعي على حساب أخر.

8- ضعف الجمعيات الاجتماعية بكل أنواعها إذ لا تمثل من حيث النسبة إلا 5.46% من المجموع الكلي لأصناف الجمعيات و هذا يمثل ثقل على جمعيات النوع الإجتماعي العاملة في ميادين محاربة الفقر بكل أنواعه، و في ما يخص جمعيات النوع الإجتماعي نلاحظ:

\* غلبة الجمعيات النسوية التي تركز في نشاطها على ترقية حقوق المواطنة بالنسبة للمرأة على جمعيات النوع الإجتماعي التي تناضل من اجل تحسين حالها الاجتماعي.

\* ضآلة التمويل المقدم للجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي و خاصة جمعيات النوع الاجتماعي منها، زاد من حدته نقص التمويل القرار الذي اتخذته السلطة مع بداية سنة 2000 و القاضي بتجميد أشكال الدعم المقدم للجمعيات لاعتبارات عدّة، و ربط في حالات الاستفادة منه بشروط منها: وجود مشروع و الخبرة و الاعتماد المالي. لكن تطبيق هذه الشروط يبقى مرهونا في كل الحالات بتقديرات الإدارة وأحكامها، و السبيل الأوحده الذي بقي للجمعيات هو الاستفادة من مصادر التمويل التقليدية مثل التبرعات، مساهمات القطاع الخاص، و الأموال المحصلة من الواجبات الدينية و هذا يمثل أكبر عائق يواجه جمعيات النوع الاجتماعي لأسباب ثقافية خاصة.

\* استحواذ الجمعيات الوطنية على التمويل الحكومي على حساب الجمعيات المحلية ذات العلاقة المباشرة بمعاناة المواطن و المرأة خاصة. وعليه، إذا كانت السلطة العمومية تمثل المصدر الأول للتمويل بالنسبة للجمعيات الوطنية والمحلية، فإن هذا العامل يتحكم إلى أبعد الحدود في قدراتها التجنيدية وهذا لأسباب عدة منها:

- حجم التمويل هذا يخضع لتقديرات المصالح العمومية و يرتبط بخاصية الصالح العام و المنفعة العامة الذي تتمتع به بعض الجمعيات المتميزة، مما أدى إلى حرمان الجمعيات المحلية عامة و جمعيات النوع الاجتماعي منها خاصة من الإستفدة من هذا المصدر من التمويل.



- خضوع هذا التمويل لإجراءات بيروقراطية معقدة مثل التعاقد المسبق مع الوزارة الوصية، و هذا يثنى الكثير من جمعيات المحلية من المطالبة به لغياب القدرة على ذلك.

هذا العامل يعيق الانتشار الجغرافي لجمعيات النوع الإجتماعي خاصة ويفسر إلى حد كبير تمركزها في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية التي تشكل المراكز الأهم للفقر.

- ضعف التمويل الذاتي، المحصل من التبرعات الفردية التطوعية العينية منها والنقدية، لأن الجزء الأساسي من هذا التمويل يأتي من اشتراكات الأعضاء و هو ضعيف بضعف المبلغ المحدد عموما ب 100 إلى 200 دينار جزائري عن كل عضو سنويا، الشيء الذي يعرقل أي مجهود لبناء القدرات و هو ما تأكده الدراسة التي أجراها الاتحاد الأوروبي على عشرين جمعية للنوع الاجتماعي سنة 1998، إذ أبرزت الدراسة أن إسهامات الأعضاء تشكل 45%، القطاع الخاص 23%، الممولون الأجانب 16% تبرعات، الأفراد 13%، آخرون 3%.

- تتميز جل جمعيات النوع الاجتماعي بالخبوية و هيمنة جماعة التأسيس خاصة، مما كان له انعكاس سلبي على تواجدها على الساحة الاجتماعية، بل هذه الخبوية مثلت قدرة خاصة مكنت بعض الجمعيات من الاستحواذ على مصادر التمويل الخارجي على حساب الجمعيات الأخرى مما جعل هذه الأخيرة تابعة لمصادر التمويل، و هو ما يفسر إلى حد ما توقف البعض منها عن النشاط الفعلي وخاصة تلك الجمعيات التي ينصب فعلها الاجتماعي على الفئات الأكثر حساسية وضعفا على المستوى الوطني والمحلي.

أن القطاع الجمعوي بالجزائر يعاني على العموم من ضعف القدرات، و عدم التمكن من تجنيد العنصر المتطوع، الي جانب إفتقاره للعنصر المسير الدائم مما أدى إلى عدم تراكم الخبرة في مجال النشاط الخاص بكل صنف من أصناف الجمعيات.

- يعاني من تعطل قدرات التسيير الداخلي الجماعي، بسبب سيادة تمط التسيير القائم على فكرة "الرئيس" و ذلك على مختلف المستويات، التوقع، التخطيط، إدارة المشاريع و إنجازها، التنظيم، المراقبة، التجنيد و توظيف المصادر.

و عليه فإنه في الكثير من الأحيان، و نتيجة لهذا الشكل من أشكال التسيير، يقع الخلط بين تسيير الجمعية و تسيير المشاريع، هذه الخاصية قد لا تنطبق على بعض الجمعيات ذات النمط الإسلامي سواء من صنف جمعيات النوع الاجتماعي أو أخرى.

- ضعف القدرة على تسيير المشاريع نتيجة الاتكالية على مصدر التمويل العمومي، الشيء الذي يجعل بعض الجمعيات الفاعلة على مستوى التخطيط، محدودة من ناحية الفعل المباشر.

- ضعف التنسيق بين الجمعيات الوطنية و العاملة في نفس القطاع وهذا يرجع إلى:

- التنافس السياسي و الأيديولوجي للسيطرة على الساحة الاجتماعية خدمة لأغراض حزبية قطاعية أو إيديولوجية ذات الطابع المشروعاتي.

- الخلط بين مفهوم العمل الحزبي و مفهوم العمل الجمعي، نتيجة لحدثة التجربة المستقلة للقطاع الجمعي بالرغم من خلفياته التاريخية التأسيسية القديمة نسبيا.

- يتم بناء إستراتيجية العمل الجمعي و ترقيته على أساس المنافسة للوصول الى المصادر المالية على قلتها، مما أدى إلى التناحر بدل التنسيق و التعاون.

- العوامل الفرعية الثلاثة أدت بدورها إلى انعدام المصادقية بالنسبة للجمعيات الوطنية ذات التجربة الرائدة، مما جعلها عاجزة عن القيام بمهمة التنسيق بين الجمعيات المحلية العاملة في نفس ميدان نشاطها بل و التنافس المضعف للطاقت بين الجمعيات الوطنية العاملة في نفس القطاع و نموذجهما الجمعيات النسوية ذات الطابع الوطني و التي طغت على جمعيات النوع الاجتماعي المحلي.

- تعمل جل الجمعيات بطاقة بشرية لا تتجاوز العدد المطلوب قانونا، ما عدى الإسلامية منها بكل أصنافها، إلى جانب هذا تعاني جل الجمعيات من
- ضعف شروط العمل الأساسية مثل:
- انعدام المقر.
- الافتقار للوسائل اللوجستكية الحديثة.

و عليه نستخلص أن القطاع الجمعي بالجزائر يمثل طاقة تنظيمية من حيث العدد و الإمكانيات البشرية قابلة للتطوير و الترشيد للمساهمة في استراتيجيات التنمية الإنسانية ورفع حالة الوعي العام في المجتمع، خاصة و على الأقل إذا توفرت جملة من الشروط و منها

توظيف وسائل التقييم الحقيقية لرصد قدرات هذا القطاع المتعددة بعيدا عن عقلية محاولات الهيمنة و الوصاية الهادفة إلى تدجين هذا القطاع لأغراض سياسية، سواء كان ذلك من طرف مراكز السلطة و دوائر الحكم أو من طرف الجهات المانحة دوليا، إقليميا، هذا لا يتأتي على المستوى الوطني على الأقل الا إذا تم تدارك و اخذ بعين الاعتبار القضايا الارتكازية التالية:

- معالجة عدم الرضا بين مكونات القطاع الجمعي الاوسع و الناتجة عن العزل و الاقصاء المقصود من المشاركة في مناقشة القانون الجديد الذي سينظم القطاع الجمعي، وبالتالي عدم الاكتفاء بالاستشارة الانتقائية حول هذا المشروع الذي تخشى بعض الجمعيات أن يكون حاملا لبنود و مواد قانونية تكون معطلة لفعل و قدرات الجمعيات بكل أصنافها، هذه الحالة يمكن تجاوزها بتنظيم استشارة موسعة و مفتوحة على الجميع، على المستوى المحلي و الوطني معا، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مشاركة جمعيات النوع الاجتماعي العاملة في حقل التنمية و محاربة الفقر بين النساء و ربات البيوت المعيلات.

- تدارك ضعف مخزون المعلومات و المعطيات الصالحة الدقيقة، ذات المصدقية والآنية حول القطاع الجمعي وعدم إخضاعها للاعتبارات السياسية و ذلك لتمكين ذوي الاهتمام، من أصحاب الميدان في الفعل الجمعي وأصحاب الاختصاص لرصد قدرات الجمعيات و إبراز ما يمكن أن يعرقل استراتيجية فعلها الجمعي و تطوير قدراتها المستقبلية على مستوى

مكانيزمات التمويل، رسم المشاريع، المراقبة، المتابعة حتى تتمكن من المساهمة في تنفيذ المشاريع.

- التطوير الإيجابي في سياسة السلطة اتجاه الجمعيات، و ذلك على مستوى الخبرة و وسائل التوجيه الذي لا يؤدي إلى الوصاية.

- إعادة النظر في أنماط تعامل السلطة العمومية و تحديث خبرة المشرفين على القطاع الجمعي في الدوائر الوصية و ذلك بالتركيز على:

- تطوير أساليب التواصل و توزيع المعلومات.

- تمكين الجمعيات من الخبرة العارفة بميكانيزمات الأداء الجمعي و خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقرا.

- تطوير و إدخال ميكانزمات جديدة في طرق التعامل مع الجمعيات، مما يمكن من إقامة علاقة مباشرة بين مراكز السلطة العمومية ذات الاهتمام والجمعيات.

- إعادة رسم دور الجمعيات في أجندة الدوائر الحكومية و بالتالي تغيير المواقف السلبية المتراكمة تاريخيا حول دور الجمعيات.

- العمل على تحقيق التوازن و التمركز الجغرافي للجمعيات و محاولة تشجيع تأسيسه على مستوى المناطق الريفية و إعطاء الأفضلية لجمعيات النوع الاجتماعي و جمعيات الفئات الأكثر ضعفا فيها؛ هذه المناطق التي تعاني من اشد مظاهر الحاجة إلى الفعل الجمعي المصوب و خاصة اتجاه المرأة الريفية.

هذا التوازن يمكن الشروع فيه بإعادة إحياء الأشكال التنظيمية التقليدية و تمكينها قانونيا من الوصول الى التمويل و دوائر رسم السياسات التنموية مع الأخذ بعين الاعتبار الكامن الثقافي المعرقل.

- تطوير القدرات الذاتية للجمعيات و تطويرها.

مهما يكن، و في إطار الخلاصة العامة، القطاع الجمعي بالجزائر بالرغم من العوائق الموصوفة سلفا استطاع أن ينمي جملة من القدرات و استراتيجيات العمل، وهو قادر جزئيا على الاستجابة لرهانات المستقبل على مستوى الآجال، القصيرة، المتوسطة و الطويلة، شريطة أن تطور قدراته وفق بعض المعطيات التي نراها ممكنة و هي:

- في حالة الدعوة للمساهمة في البرامج التنموية المصوبة مثل برامج محاربة الفقر، العمل على ترشيد القطاع الجمعي لقدراته و التخلي عن الفردانية وخاصة بين جمعيات النوع الاجتماعي التي تتحول في كثير من الحالات إلى جمعيات نسوية متصارعة سياسيا حول الحق الواحد و العمل على تطوير ميكانيزمات التعاون بين الجمعيات على المستوى المحلي و الوطني.
- هذا يمكن الوصول إليه بتأسيس العمل وفق ميكانيزمات التلاقي في شبكة معينة تتكون من الجمعيات العاملة في حقل من حقول التنمية الإنسانية.
- خلق بنك للمعلومات حول قضايا التنمية موجه خصيصا للجمعيات العاملة في ميادينها.
- إعادة النظر في توزيع مصادر التمويل و إخضاعها لإجراءات صارمة وتحديد مقاييس الاستحقاق تحديدا دقيقا و شفافا و بعيدا عن الانتقاء ذو الطبيعة السياسية و الأيديولوجية.
- إعادة رسم سياسة أسبقيات التمويل و إعطاء الأولوية للقطاع الجمعي العامل في حقول التنمية الاجتماعية خاصة.
- تطوير مصادر التمويل المحلي و معالجة القضايا الثقافية المحددة لمصادره ليصبح لجمعيات النوع الاجتماعي حقها المشروع فيه.
- جعل القانون المقبل أكثر واقعية و ليونة في مسألة الحصول على مصادر الدعم الوطني و الأجنبي و بالتالي إعطاء الفرصة للقطاع الجمعي لكي يكون أكثر تفتحا على مصادر التمويل الخارجي، بتطوير وسائل الاتصال والخبرات مع تسهيل قنوات الاتصال مع المانح الخارجي و جعل هذا المانح أكثر اتصالا و انغماسا في عملية تقييم الحاجات و رسم المشاريع الممولة و بالتالي الخروج من دائرة الجمعيات الواسطة التي هي سمة هذا الصنف حاليا.
- تجسيد مطلب الحاجة إلى تأسيس مجلس وطني للجمعيات، و خلق دار للجمعيات لتسهيل التواصل بين الجمعيات مع دوائر المنظمات الدولية العاملة في حقول التنمية.

أخيراً فإن التحدي الذي يواجه القطاع الجمعي، الذي أصبح مطلباً اجتماعياً لمعالجة خطورة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والذي أصبحت تعاني من تداعياته جل الشرائح الاجتماعية بالجزائر، يفرض عليه إعادة رسم استراتيجية بناء قدراته للمساهمة في البرامج الدولية والوطنية. غير أن ذلك يبقى غير ممكن ما لم تأخذ المنظمات الدولية والمصالح الوصية الوطنية بالحسبان ضرورة إعادة صياغة علاقتها مع الجمعيات الواسطة المبدرة لمصادر التمويل، الشيء الذي يقودنا إلى التركيز في الأخير على ضرورة تطوير مخزون بنوك المعلومات المتوفرة لدى الهيئات الدولية والوطنية حول أمور التنمية وجعلها سهلة الحصول بالنسبة للجمعيات العاملة على المستوى المحلي وإعادة الناصر في سياسة الجمعيات الواسطة العاملة وفق عقلية الاستحواذ والانقطاع عن الواقع المستهدف وهذا يتطلب بدوره:

- تحديد مفهوم النوع الاجتماعي و دوره في تحقيق التنمية الإنسانية المستديمة والدائمة وفق مبدأ الإنصاف، المساواة في معاملة المرأة أسوة بالرجل والنظر إليهما مساواة من حيث الوضع للخروج من حالة عدم التوافق عند معالجة ظاهرة الفقر التي مست المرأة خاصة وذلك باتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من الهوة التي تفصل بين المرأة والرجل عند معالجة هذه القضية بالذات وهذا لا يمكن أن يحصل إلا بإعطاء وسائل القدرة على سلطة التسيير المستقل للمرأة لتلبية حاجياتها و ترقية مشاريعها الاجتماعية، وإحدى وسائل هذه السلطة، ترقية جمعيات النوع الاجتماعي العاملة مع التركيز على ضرورة:

- المساواة عند تحديد المصادر المتوفرة و جعل سبيل التحكم فيها متساوية بين المرأة والرجل.

- مشاركة المرأة في المشاريع المشتركة التي تهدف إلى تحسين وضعية الفقراء وخاصة في المناطق الريفية.

- ضمان حد التساوي في الحصول على تكوين مهني جاد و خاصة بالنسبة للفتاة قليلة التمدرس بفتح فرص للتكوين في مناطق الإقامة و ذلك بتفعيل دور جمعيات النوع الاجتماعي في هذا المجال.

- التركيز على التكوين المؤدي الى تحسين قدرات تسيير المشاريع بالنسبة للمرأة، سواء كان ذلك على مستوى مناطق الإنتاج الفلاحي أو مناطق الإنتاج الصناعي مع تأطيرها جمعويا.

- تشجيع جمعيات الدفاع عن حق المرأة في الشغل و خاصة في المناطق الريفية مع التركيز على فئة المطلقات، الأرامل المعيلات لأسرهن.

- تقوية إمكانية المرأة في الصعود و احتلال مراكز القرار بشكل يوسع من إمكانيات تمرير مشاريعهن الانمائية.

- خلق ميكانيزمات جديدة منتجة من طرف النساء العاملات في القطاع غير الرسمي و تنظيمهن جمعويا لتمكينهن من الحصول على العائد منه.

و أخيرا، العمل في إطار منظم و مؤطر لتطوير الدراسات الإحصائية الهادفة لفهم أكثر لمنصب عمل المرأة لإخراجه من حالة الضل و إدخاله في إطار المجهود العام لمحاربة الفقر.

دور هذه الجمعيات النسوية لا يمكن أن يكون فعّالا إلا إذا تمّ تجاوز التركيز على البعد السياسي والاهتمام بالبعد الاجتماعي لأن ظاهرة الفقر هذه تحولت من موضوع المحرم ايديولوجيا الى مفهوم تخوض فيه وتلججه حتى الدوائر الرسمية والإعلامية، لان واقع انتشارها بين الفئات الاجتماعية المتعددة يعد بالملايين في السنوات العشر الأخيرة و اتسعت دوائرها إلى حد ضرورة خروج الباحث عن التنظير المبسط للفقر إمكانيات معالجته، إذ لم تبقى ظاهرة الفقر مسألة عرضية مقيمة ومحصورة résiduel بإمكان النمو croissence والتطور الاقتصادي أن يؤديا إلى القضاء عليها وفق التصورات التي وردت في بعض التقارير الدولية و الوطنية العديدة، و منها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و المشار إلى أرقامها سابقا والتي تؤكد جميعها على ارتفاع معدلات الفقر و بشكل مخيف الى جانب انتشار

رقعته الفئوية و الجغرافية، نتيجة سياسة إعادة الهيكلة و طرق تطبيقها المترددة، التي أدت إلى ركود الاقتصاد و تراجع في عرض مناصب الشغل و غلق الآلاف فعلا والتي مست الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا و زادت من تهيمش المرأة مهنيا واجتماعيا و ذلك لعدة أسباب منها:

1. عدم توفر المؤهلات المطلوبة في مناصب الشغل الجديدة المعروضة.
2. العيش في مناطق تنأى عن مناطق توفر مناصب الشغل الجديدة والمحصورة.

لقد زادت هذه الأسباب في حدة ارتفاع معدلات الفقر بين هذه الفئات النسوية منها خاصة التي كانت تعاني من بعض مظاهره فعلا. وعلى مستوى تنظيمات الشباب :

- تقارب الجمعيات موضوع الدراسة في مضامين برامجها طرح صعوبة كبيرة ، في عملية تقييم اعمالها المنجزة ، في اطار البرامج التعاقدية .
- أغلب اهداف التنظيمات المدروسة صيغت بصفة عمومية ، يصعب معها قياس نتائجها، وتأثيرها في الميدان، وكذا عملية المراقبة والمتابعة من طرف الجهات المانحة للدعم المالي .
- أغلب قيادي هذه التنظيمات سبق لهم ممارسة العمل الجمعي في اطار الحزب الواحد، لذلك لم تتبدل نظرهم الى دور واهمية هذه التنظيمات في بناء أسس المجتمع المدني.
- تبني هذه التنظيمات لتلبية الحاجات المادية والمعنوية للشباب بشكل مبالغ فيه، مما أفضل الكثير من المشاريع التي تبنتها بسبب نقص الخبرة، المالية والإدارية والتسييرية لمؤطريها.
- عدم التقدير الرشيد لتكاليف إنجاز المشاريع التعاقدية تسبب في رفض الكثير من المشاريع التعاقدية المهمة، من طرف الجهات المانحة للدعم المالي.



- أغلب التنظيمات المتعاملة مع الشباب تميل الى اعتماد النشاطات الإحتفالية وهذا لسهولة الإنجاز، وسهولة التقديرات المالية التي تتطلبها هذه العمليات والتي يعتبرون مشروعها التعاقدى مضمون التمويل.

- أغلب التنظيمات الجمعوية الوطنية المتعاملة مع الشباب ليست لها تنظيمات محلية ( البلديات ) وإن وجدت فأهدافها ليست مستمدة من أهداف التنظيم الوطني الذي تنتمي اليه. وهو ما يؤدي الى فتور العلاقة بينهما. وعدم التقيد بالتزامات التنظيم الوطني، الذي ليس له أية وصاية على قواعده إن وجدت، على عكس التنظيمات الرياضية والمهنية الى حدما.

- لم تتمكن الجهات التي لها حق الإعتماد من ضبط عدد التنظيمات من الناحية الإحصائية، حيث توقف العديد من التنظيمات الجمعوية عن النشاط، دون أن تعلن عن حلها، وتبقى مدرجة في الإحصائيات الوطنية

- بعض التنظيمات الجمعوية، المتعاملة مع الشباب، والتي أسستها الإدارة في البداية لتشجيع العمل الجمعوي، تحولت مع مرور الوقت، الى مجرد ادارة رسمية تحت غطاء جمعية، فنقدم الأموال اليها من طرف الجهات المانحة دون حساب، لإستعمال هذه الأموال فيما بعد، وعند الضرورة في أنشطة مختلفة. فتحولت هذه التنظيمات الى صناديق مالية !

- أغلب التنظيمات الجمعوية المتعاملة مع الشباب والمسماة وطنية، تتمركز مقرات ادارتها في الجزائر العاصمة، واغلب أعضاء المكتب المسير يقيمون بالعاصمة. وهذا ما يجعل مشاريعها التعاقدية، مقومة بشكل مبالغ فيه. اذا كانت المشاريع تنفذ في ولايات بعيدة عن العاصمة :

- أغلب التنظيمات المتعاملة مع قطاع الشباب ليس لها مقرات خارج مؤسسات الشباب مما يخلق ازدواجية إدارية للنشاطات في هذه المؤسسات.

- امكانيات الجمعيات المادية والبشرية والفنية في الوقت الحاضر لا تمكنها من القيام بعمليات المحاسبة والتدقيق المالي... الخ. وعليه على الجهات المانحة أن توفر عملية التكوين الضروري في هذا المجال .

- ضرورة تكوين مؤطري الأنشطة العلمية والثقافية والفنية، وترفيه الشباب، ضمانا لترقية هذه الأنشطة، وضمان الإنجاز المقبول عند التعاقد مع هذه التنظيمات.

- ضرورة تدريب وتكوين قيادي التنظيمات المتعاملة مع الشباب، على تقنيات إعداد المشاريع التعاقدية، من ناحية البرمجة والتنفيذ والتقييم .

- ضرورة تكوين قيادي التنظيمات الجموعية المتعاملة مع الشباب حسب خصوصيات المناطق التي تتواجد فيها الجموعية. ريف، بلدة، مدينة. وحسب المناطق الجغرافية.

**وأخيرا يمكن القول،** أن التنظيمات الجموعية في الجزائر، أصبحت تمثل واقع تنظيمي لم يكن متوقع على مستوى ذهنية التخطيط العام في رسم إستراتيجية عملية التغيير في المجتمع الجزائري إن كان على مستوى عملية التحول الديمقراطي او على مستوى المساهمة في عملية التنمية المستدامة و كذا في عملية التكامل إن كان على المستوى الوطني، الإقليمي، القاري و الدولي. أن النموذج التنظيمي الذي أصبح ينظر إليه من ناحية الدور كبديل عن الدولة الوطنية و عليه و بالرغم مما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ثمينة يمكن الإستفادة منها في خطوات التنمية البشرية و الإنسانية إلا أن الدراية بكل قضاياها لم تصل إلى حد الإلمام الشامل من حيث الدراية بفئاتها المتعددة إلى جانب نقص المعرفة السوسولوجية باللمح السوسولوجي لقيادات الحركة الجموعية و مسارهم المهني و سلمية تدرجهم الإجتماعي و هو ما يمثل حقل الدراسات المتطلع إليها مستقبلا.